



وزارة تنمية المجتمع



جهود دولة الامارات العربية المتحدة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ندوة

حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في الإتفاقية الدولية وخطة التنمية المستدامة 2030
القاهرة : 13 - 14 يناير 2019



” إعاقة الإنسان هي عدم تقدمه، وبقاؤه في مكانه وعجزه عن تحقيق الإنجازات، وما حققه أصحاب الهمم في مختلف المجالات، وعلى مدى السنوات الماضية من إنجازات، دليل على أن العزيمة والإرادة تصنعان المستحيل وتدفعان الإنسان إلى مواجهة كل الظروف والتحديات بثبات، للوصول إلى الأهداف والغايات ،،
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم

دستور الدولة

مادة 14

المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعائم المجتمع والتعاقد والتراحم صلة وثقى بينهم.

رؤية الإمارات 2021

لقد تضمنت رؤية دولة الإمارات لعام 2021 المعلنه تحت شعار " "نريد أن نكون من أفضل دول العالم" التطلعات التالية: أولها شعب طموح واثق و متمسك بترائه، وثانيها اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، والثالثة اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة، أما العنصر الرابع فهو جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة وقد اعتمدت الدولة الأولويات التالية: نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة

القانون الاتحادي رقم (29) لعام 2006 المعدل بالقانون الاتحادي رقم 14 لعام 2010 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

حيث يعد هذا القانون من أبرز التدابير التشريعية التي اتخذتها الدولة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين. يقع القانون في 39 مادة دعت المادة الأولى والثالثة فيه إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ومساواتهم مع باقي أفراد المجتمع. وتضمنت المادة الثالثة تأكيداً على أن الدولة تضمن مراعاة مسائل الإعاقة في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ التدابير المناسبة لمنع التمييز على أساس الإعاقة ونصت المواد (11-15-19 و 21) على تشكيل لجان متخصصة برئاسة وكلاء الوزارات المعنية في مجال الخدمات الصحية والتعليم والتشغيل والثقافة والرياضة وتعمل هذه اللجان على إعداد الخطط الاستراتيجية والبرامج الرامية إلى تطبيق الحقوق المشار إليها في القانون وتضم كل لجنة من هذه اللجان في عضويتها شخصاً أو أكثر من ذوي الإعاقة من كلا الجنسين وممثلاً عن المنظمات الأهلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

<https://www.mocd.gov.ae/ar/about-mocd/laws-and-legislations.aspx>

قوانين وقرارات داعمة

القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008 المعدل بالقانون الاتحادي رقم (9) لعام 2011 في شأن الموارد البشرية في الهيئات التابعة للحكومة الاتحادية الذي يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في شغل الوظائف العامة.

قرار مجلس الوزراء رقم (29) لعام 2008 بشأن الهيكل التنظيمي للتعليم الخاص.

قرار مجلس الوزراء رقم (21) لعام 2008 المتعلق بمضاعفة المساعدات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

قرار مجلس الوزراء رقم (14) لعام 2010 بشأن المؤسسات غير الحكومية لرعاية وتأهيل المعاقين.

قرار وزير الصحة رقم (284) لعام 2011 بشأن تشكيل اللجنة المختصة بالخدمات الصحية والتأهيل للمعاقين.

قرار مجلس الوزراء رقم (9) لعام 2011 بشأن برنامج الشيخ زايد للإسكان الذي يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة الأولوية في الحصول على القروض والمساعدات السكنية.

قرار وزير التربية والتعليم رقم (166) لعام 2010 بشأن اعتماد القواعد العامة للتربية الخاصة في المدارس الحكومية والخاصة.

قرار وزير التربية والتعليم رقم (188) لعام 2010 بشأن اعتماد المدارس المشاركة في مبادرة دمج الفئات الخاصة.

قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (479) لعام 2010 المتعلق بدمج الأطفال المعاقين في الحضانات.

منظمات اصحاب المصلحة

وتوجد في الوقت الراهن (5) مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدافع عن حقوقهم وتقدم لهم خدمات مختلفة، وهي على النحو التالي :

جمعية أهالي ذوي الإعاقة.

جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين.

جمعية متلازمة داون.

جمعية الإمارات للصم.

جمعية الإمارات للتوحد.

السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1/6م) لسنة 2017، أتمدت السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم الهادفة إلى تمكين أصحاب الهمم وأسرههم، من خلال رسم السياسات وابتكار الخدمات التي تحقق لهم التمتع بجودة حياة ذات مستوى عالي مجتمع دامج، خالي من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لهم.

وترمي السياسة إلى الوصول إلى أصحاب الهمم للدمج المجتمعي، تحقيق المشاركة الفاعلة، وتعزيز الفرص المتكافئة، والعمل على تمكين الأفراد والأسر للقيام بأدوارهم تجاه أبنائهم من أصحاب الهمم.

وتتضمن السياسة المحاور التالية: (الصحة وإعادة التأهيل، التعليم، التأهيل المهني والتشغيل، إمكانية الوصول، الحماية الاجتماعية والتمكين الأسري، الحياة العامة والثقافة والرياضة).

المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1/6م) لسنة 2017، تم تشكيل المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم الذي يضم في عضويته ستة أعضاء من ذوي الإعاقة من مجمل (15) عضواً، ويمثل أعضاء المجلس بالإضافة إلى جمعيات ومؤسسات وأولياء أمور أصحاب الهمم، ممثلين من جهات حكومية إتحادية ومحلية معنية بأصحاب الهمم.

ويعد " المجلس الاستشاري " مجلساً داعماً ومسانداً لتقديم المشورة والمساهمة بشكل مباشر لتحقيق مستهدفات السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم.

وهو خطوة فعالة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة لجميع أفراد المجتمع وضمان إشراك كل فرد في التنمية بوصفه

التصنيف الوطني الموحد للإعاقة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2018 بإعتماد تصنيف وطني موحد للإعاقة في دولة الامارات، ويعد هذا التصنيف مرجع وطني تستخدمه جميع الجهات حسب خدماتها المقدمة لذوي الإعاقة. وتعتبر الغاية من التصنيف هي توفير خدمات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل حصولهم عليها أخذاً في الاعتبار الاحتياجات الفردية لكل حالة بصرف النظر عن نوع الإعاقة.

ومن المتوقع أن يساعد التصنيف في توحيد أدوات الكشف عن الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد احتياجاتهم، علماً أن التصنيف الموحد يتسم بالمرونة والانفتاح على أفضل الممارسات العالمية في مجال الإعاقة، لاستيعاب فئات الإعاقة الواردة حقوقهم في الإتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كود الإمارات للبيئة المؤهلة

إعتمد المجلس الوزاري للتنمية كود الإمارات للبيئة المؤهلة الذي يستند إلى المواد 22 و23 و24 و25 من القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006، في شأن حقوق ذوي الهمم، ويهدف الكود إلى توحيد تجربة أصحاب الهمم كبيئة مؤهلة تنطبق على البنية التحتية على مستوى الدولة، ما يضمن إعادة تصميم بعض المرافق العامة والخدمات داخل الدولة، بما يتناسب مع إحتياجات أصحاب الهمم.

ويتوافق «كود الإمارات للبيئة المؤهلة» مع استراتيجية الحكومة الاتحادية، ورؤية الإمارات 2021، وينسجم الكود مع طموح الأجندة الوطنية في الحفاظ على مجتمع متلاحم من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع.

يذكر أن «الكود» يهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الهمم من العيش في استقلالية، والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، حيث يكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة، ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور.

سياسة دعم عمل ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)

اعتمد مجلس الوزراء في قراره رقم (43) لسنة 2018 سياسة دعم عمل ذوي الإعاقة، وتهدف السياسة إلى تمكين أصحاب الهمم من دخول سوق العمل وضمان حقوقهم في مختلف مراحل التعيين، والعمل، والتدريب، والاحتفاظ الوظيفي، بما في ذلك الترتيبات التيسيرية المعقولة.

القاموس الاشاري الاماراتي للصم

تم اعتماد القاموس الاماراتي المحلي الأول للصم في دولة الامارات وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (2/6و) لسنة 2018، الذي يضم مختلف المصطلحات الاشارية المستخدمة في البيئة المحلية في مجتمع الامارات وثقافته المحلية، والتي تعتبر حقاً للأشخاص الصم في تداولها مما يسهل من اندماجهم في النسيج المجتمعي.

بطاقة معاق (أصحاب الهمم)

تضم قاعدة بيانات بأصحاب الهمم في وزارة تنمية المجتمع حوالي (19500) حالة من الإعاقات السمعية، الذهنية، الحركية، البصرية، التوحد، والمتعددة مصنفين الجنسية والجنس.

وتعتبر البطاقة هي المستند الرسمي والوحيد الدال على الإعاقة التي تضمن لحاملها التمتع بالامتيازات الواردة في القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006، وتوفر البطاقة لحاملها مجموعة من المنافع والخصومات والتسهيلات تبعاً لنوع الإعاقة من قبل مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة في إمارات الدولة.

برنامج الإمارات للتدخل المبكر

يقدم البرنامج خدماته في معظم إمارات الدولة وذلك عبر أقسام التدخل المبكر ومركز التدخل المبكر في دبي، لحالات الأطفال المتأخرين نمائياً وذوي الإعاقة وحالات المعرضين لخطر الإعاقة، الذين تتراوح أعمارهم من الولادة لغاية 6 سنوات. وذلك عبر برنامج الفصول وبرنامج الخدمات الأسرية الفردية، وتحول الحالات عند سن السادسة إلى الدمج التعليمية أو إلى مراكز الإعاقة وذلك عبر خطط انتقال تبدأ قبل ستة شهور من موعد الانتقال.

معايير جودة خدمات أصحاب الهمم في المؤسسات الحكومية والخاصة (دليل امتياز)

يشتمل الدليل على عدد من المعايير اللازم توفرها في الجهات الخدمية لكي تقدم خدماتها على درجة عالية من الكفاءة والجودة لفئة أصحاب الهمم وبشكل يتناسب مع احتياجاتهم وأساليب التواصل والتعامل معهم، وضمان السرعة والدقة في تقديم الخدمات أسوة بالآخرين. ويحتوي الدليل على معايير المباني والمنشآت والمنتجات، وكيفية الوصول السريع للمعلومات، ومواصفات البيئة المادية والمعلوماتية المناسبة لأصحاب الهمم.

مسؤولي خدمات أصحاب الهمم

ضمن السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، عملت وزارة تنمية المجتمع على التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم خدماتها لأصحاب الهمم، من أجل تعيين الأشخاص المسؤولين عن هذه الخدمات في كل جهة خدمية لتوكيلهم بالمهام المطلوبة منهم، لما فيه تسهيل إجراءات أصحاب الهمم.

وتبعاً لقرار مجلس الوزراء رقم (1/6م) لسنة 2017، يكلف مسؤولي الخدمات في هذه الجهات بمهام تضمن تطبيق أفضل معايير الجودة لخدمة أصحاب الهمم في الجهة المعنية، من حيث سهولة الوصول إلى المرافق والخدمات والمعلومات وغيرها.

وحصر وتحديد الاحتياجات اللازمة لأصحاب الهمم من قبل الجهة المعنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل توفيرها بناء على إمكانيات الجهة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

منصة توظيف أصحاب الهمم

تساهم منصة التوظيف في بيان أصحاب الهمم الراغبين في العمل، والجهات الراغبة بتوظيفهم، بالإضافة إلى المهن والوظائف الشاغرة التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم، وتقديم الدعم لأصحاب الهمم والمؤسسات في المرحلة الأولية من العمل، وتهيئة بيئات العمل المناسبة لهم والتي تساعد في تكيفهم واستقرارهم المهني معززين بذلك مفهوم الدمج الشامل لهذه الفئة، من أجل ضمان حياة كريمة لهم وتحقيقاً للمساواة وتكافؤ الفرص.

وتمكن المنصة أصحاب العمل وأصحاب الهمم الاطلاع على الأدلة التعريفية التي توفرها المنصة، والموجه بعضها إلى أصحاب الهمم لمساعدتهم على البحث عن فرص عمل وكيفية اجتياز المقابلات بنجاح، وتسهيل عملية التكيف مع الزملاء وبيئات العمل بشكل عام. وبعض هذه الأدلة موجه أيضاً لأصحاب العمل والقائمين على التشغيل، من حيث توفير معلومات عن كيفية مقابلة أصحاب الهمم والتعامل معهم في أماكن العمل، وستجد الجهات القائمة بالتشغيل الاجابة الوافية عن استفساراتهم حول التعديلات الواجب إجرائها على بيئات العمل وكيفية القيام بذلك مع أمثلة توضيحية لمختلف أنواع الإعاقات وخاصة الذهنية.

مركز معين

أنشأت وزارة تنمية المجتمع مركز معين ويهدف المركز إلى توفير وسائل وتقنيات حديثة متطورة، تمكن الطلبة من أصحاب الهمم على التواصل مع عالم التكنولوجيا والاتصالات، من خلال الأجهزة والتطبيقات الذكية، كما أطلقت الوزارة مجموعة من التطبيقات التفاعلية التعليمية للأشخاص من ذوي الإعاقة بلغ عددها 5 تطبيقات وبلغ عدد مستخدميها 15827 معاق أهمها تطبيقي نمو وتواصل.

الرعاية المؤسسية

بلغ عدد الطلبة الملتحقين في مراكز رعاية وتأهيل «أصحاب الهمم» في الدولة للعام الدراسي 2017 - 2018 نحو 5149 طالباً وطالبة، في حين وصل عدد مراكز رعاية وتأهيل «أصحاب الهمم» إلى 96 مركزاً، يعمل فيها نحو 2730 موظفاً، منهم 2120 من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا «ماجستير - دكتوراه».

روابط مهمة

<https://www.government.ae/#/>

<https://uaecabinet.ae/ar/prime-ministers-office>

<https://uaecabinet.ae/>

<https://uaecabinet.ae/ar/national-agenda>

<https://www.vision2021.ae/>

<https://www.mocd.gov.ae/>

حكومة الامارات

رئاسة مجلس الوزراء

مجلس الوزراء

الأجندة الوطنية

رؤية الامارات 2012

وزارة تنمية المجتمع